

الندوة السنوية الثانية ملتقى الحوار.. التحديات الراهنة وآفاق المستقبل

عقد ملتقى الحوار في مؤسسة عرفات ندوته السنوية الثانية في القاهرة مساء يوم الثلاثاء ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٦ كفعالية فكرية مصاحبة لاجتماع مجلس الأمناء. وكان مجلس الأمناء في دورته الثالثة والثلاثين قد عقد اجتماعه صباح اليوم نفسه في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة السيد عمرو موسى، وبمشاركة السيد نبيل العربي أمين عام الجامعة. عقد ملتقى الحوار ندوته في فندق سمير اميس بالقاهرة تحت عنوان: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، وشارك في الندوة الفكرية نخب ثقافية وسياسية فلسطينية وعربية، واستمع الحضور الى مداخلات رئيسة ثلاث

لكل من : ١- السيد د.نبيل فهمي وزير الخارجية المصرية الأسبق

٢- السيد أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست الاسرائيلي.

٣- د.ناصر القدوة رئيس مجلس ادارة مؤسسة عرفات.

كما استمع الى مداخلات لعدد من الشخصيات الفكرية والثقافية والسياسية، والى مداخلة خاصة حول الجهود الرامية لانتهاء الانقسام قَدَّمها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح السيد عزّام الأحمد. وتنشر(أوراق فلسطينية) في ما يلي المداخلات الثلاث، ومداخلة السيد عزام الأحمد.

مداخلة السيد نبيل فهمي وزير خارجية مصر الأسبق

لكي ألتزم بالوقت المحدد سأحدث بنقاط رئيسة وليس بشكل خطاب متكامل، وأبدأ كما يقال في مصر من الآخر، في تقديري أن العالم العربي في خطر شديد وعلى حافة الهاوية، ليس كمنطقة

جغرافية أو ككيان ثقافي، إنما من الزاوية السياسية، ككتلة سياسية لها وزن فعّال في القضايا الألووية لهذه المنطقة، أضيف إلى ذلك أن من ضمن المشاكل والتحديات ان عالمنا العربي اليوم أقل استقراراً، مهتزاً في قراراته، وفي كثير من الأحيان غير قادر على اتخاذ مواقف تؤثر بشكل فعّال لضمان صيانة المصالح والحقوق العربية.

هناك أسباب للوصول إلى هذا التقييم، من ضمنها، اذا تابعنا التاريخ العربي المعاصر سنجد أن منطقتنا من أكثر المناطق تغييراً لقياداتها بشكل مفاجئ، كان هذا لأسباب مختلفة، إنما الانتقال الطبيعي للسلطة أضعف من الانتقال الفجائي للسلطة، أكان لأسباب خارجة عن الطبيعة أو كان لأسباب سياسية أو اجتماعية.

السبب الثاني أنها من أكثر المناطق الحاضنة للآراء والمواقف المتطرفة، وأبدأ بالآراء والمواقف المتطرفة قبل أن انتقل منها كأمر طبيعي إلى ساحات دموية وإزعاجات. ويرتبط بالرأي المتطرف للأسف، ما نتحدث عنه هذا الوقت وهو قضية الارهاب في الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، إنما من الملفت أيضاً أنه رغم هذا وذاك، ورغم أننا نحملّ الغير في الكثير من الأحيان مسؤولية مشاكلنا، فنحن أيضاً من أكثر المناطق على مستوى العالم استدعاءً للغير لحل مشاكلنا، ونحملهم مسؤولية بدئها من الأساس.

وبالتوازي مع ذلك لا ننسى أننا لا نعيش في عزلة عن العالم، وعالمنا العربي والدول الرئيسية فيه يستورد الغذاء، وأحياناً الطاقة والسلاح، وحتى حاجات البيئة، من خارج حدوده، إذن التفاعل والعلاقات مع الغير أمر ضروري وحيوي للعالم العربي. وللأسف، إذا نظرنا إلى العالم العربي كمنطقة سياسية واقتصادية سنجد أن نسبة الاستثمار العربي العربي أقل بكثير من نسبة الاستثمار العربي في دول العالم غير العربية، ونفس الشيء بالنسبة للتجارة. وتقل هذه النسبة بنسبة كبيرة جداً إذا خرجنا عن الاطار دون الإقليمي والعربي، أي بمعنى الخروج عن دول مجلس التعاون الخليجي التي تشهد تبادلاً استثمارياً وتجارياً بشكل جيد، ووسعنا التقييم بشكل اوسع.

أضيف إلى ذلك أن نسبة الشباب في العالم العربي تتجاوز ال 50% بكثير، ومن ثم المجتمعات تريد التغيير السريع ولديها قلق منطقي باتجاه المستقبل، فكل منها في هذه المرحلة يتطلع للمستقبل. نسعى إلى تحديد الفرص المتاحة، والتعامل مع التحديات في ضوء ذلك، للأسف هذا هو الواقع أمامنا.

والسؤال، ليس عن هذا الوقت وإنما للمستقبل، هو ما هي السبل المتاحة؟ وفي تقديري، انه ورغم كل هذه الصعاب أن المستقبل بنسبة كبيرة جداً بيدنا، ليس بشكل مطلق، وإنما تحديد مستقبل العالم العربي مرهون بتغيير اسلوب تعامل العالم العربي مع كثير من قضاياها الداخلية والإقليمية والدولية.

أول شيء، بالنسبة للمستقبل، يجب النظر إلى المستقبل من زاوية الاعتماد على الذات أولاً، والتعامل مع الغير ثانياً، ولا أقصد بهذا الاعتماد على الغير وإنما التعامل مع الغير والاعتماد على الذات بنسب أكثر وأولاً. ثم التعامل مع الغير ضروري بشكل أكثر إيجابية.

ثانياً: يجب أن نستدعي بعضنا البعض، قبل استدعاء الغير في التعامل مع القضايا الإقليمية، فالقضايا الإقليمية في نهاية الأمر لها أولوية ثانوية على الساحة الدولية، أو لها أولوية مختلفة خارج العالم العربي عما هي بالنسبة للعالم العربي.

ثالثاً: علينا مصارحة شعوبنا بواقع الأمور داخلياً وخارجياً وإقليمياً حتى نستطيع أن ندفعهم إلى التعامل مع الحكومات ومراكز الفكر وغير ذلك في تقييم العمل العربي المشترك، وهناك في رأيي عدة قضايا رئيسية يجب التركيز عليها:

(١) الحفاظ على الهوية الوطنية العربية، هناك أسباب ودوافع حقيقية لتفتت الهوية العربية الوطنية. (٢) يجب علينا التصدي للفكر المتطرف العالمي، بمعنى عدم قبول الغير وبما يرتبط به من عنف وإرهاب وغيره، إذا لم نفعل ذلك، من الصعب جداً أن ننضم إلى ركاب التقدم والتحضر، وأن نكون شريكاً إيجابياً في العالم المتحضر.

(٣) علينا طرح مبادرات عربية أولاً، لفض المشاكل الإقليمية، قبل أن نعتمد على أطراف غير عربية في ذلك. ما هي متطلبات النجاح؟ في الحقيقة هذا أمر مهم، لكي ننجح في ما أدعو إليه علينا أن نبني دولاً وطنيةً عصريةً. إعادة كتابة الماضي لن يفيد في مواجهة تحديات المستقبل، علينا احترام القانون في تعاملاتنا الداخلية والخارجية، والتمسك باحترام الغير للقانون الدولي في التعامل معنا. علينا بشكل خاص طرح المبادرات فيما يتعلق بثرواتنا وخيراتنا الطبيعية.

يجب أن يكون واضحاً في المواقف العربية، تمسكنا بسيادة أراضينا واستعدادنا لاتخاذ مواقف دون تأخير في حماية أنفسنا والدفاع عن النفس، مسألة تتجاوز مسألة إعلان المبادئ والمواقف الرنانة، إلى اتخاذ مواقف سياسية محددة وواضحة.

علينا أيضاً أن نفعّل مسألة الأمن الجماعي الإقليمي، ونشر الأمن الجماعي على المستوى الدولي، والتوازنات الإقليمية والدولية بين الدول ليست لصالح الدول العربية. هذا يعني إرساء علاقة مجتمعية جديدة في العالم العربي، ليس لأن ما مضى كان خطأ، وإنما لأن ما مضى وما هو قائم ليس كافياً للمستقبل.

في هذا السياق، وحتى لا يساء فهم ما أذكره، يجب إعلاء القيمة الوطنية والالتزام بالوطن كرسالة

رئيسية. دون أن نركز بشكل أوضح وافضل على المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي والعلمي لن ننجح في أن نكون دولاً معاصرةً ولن ننجح بأن نبني الذات بالقدر الذي يسمح لنا أن نكون أصحاب مواقف فعالة على القضايا الإقليمية سياسياً أو عسكرياً. في هذا السياق، لابد أن يكون التركيز على بناء طبقة وسطى واسعة الانتشار ومستقرة في العالم العربي، لأنها في النهاية ميزان التوازن في أي مجتمع، وأيضاً ميزان التوازن على المستوى الإقليمي، والطبقة الوسطى هي أساس نجاح كل الدول المتقدمة على مدى التاريخ.

أكرر مرة أخرى، يجب ان نبادر نحن كعرب بالتعامل والتفاعل والمبادرة أولاً لحل القضايا الإقليمية قبل أن نستدعي الغير لطرح أفكار بشأنها. في الحقيقة من الصعب على الجميع، (الحضور وهم كلهم أناس أكابر مارسوا العمل العام، وعملوا في مجالات إقليمية متنوعة)، من الصعب علينا جميعاً أن ننظر إلى كافة المشاكل الإقليمية في المنطقة، ونجد أنها في جميع الاحوال تتم إدارة النزاع أو السعي للحل من خلال جهات أجنبية، سواء كانت مؤسسات دولية أو كانت دولاً فاعلةً خارج النظام العربي، لا نجد قضية واحدة من المغرب العربي إلى المشرق، إلى الخليج، النزاع القائم حالياً يتم السعي لحلها على أساس مبادرات عربية، هذا الشيء في الحقيقة من الصعب استمراره وفعلاً أن يكون لنا دور فاعل.

من السهل عليّ أن استغل الوقت المتاح لي وللأخوة والزلاء المتحدثين، وان اتحدث عن القضايا الإقليمية المختلفة، ولكن رئيس الجلسة الوزير عمرو موسى كان رئيسي وسيزال مدى طويل ولذلك سألتزم بضبط النفس بالنسبة للوقت)، واقول نقطة واحدة في قضية واحدة، وهي قضية، للأسف منسية، أقول ذلك خاصة ونحن هنا لحضور اجتماع مؤسسة ياسر عرفات، القضية الفلسطينية منسية بالساحة السياسية، وهذا شيء غير مقبول وشيء مؤسف، وبنفس الوقت، في اعتقادي، في وجود رئيس وزراء اسرائيل الحالي، لا توجد فرصة حقيقية وجادة للتفاوض لإقامة دولتين، مع الحكومة الاسرائيلية، وفي نهاية المطاف لن يكون هذا مضمونا.

إذن ما هو الخيار أمامنا؟ وأنا أتحدث بالأساس عن الخارطة السياسية، رأيي يجب العمل على تقنين أسس النزاع الحالي، النزاع العربي الإسرائيلي وبالتحديد فيما يتعلق بإقامة الدولتين، تأمين هذه الأسس حتى لا يتم اسقاط بعضها مع مرور الزمن، وتنوع أحداث الساعة. ولا يمنع ذلك من اللجوء إلى المجالس السياسية المختلفة مثل الأمم المتحدة، أو الأطر القانونية المختلفة. شيء آخر، يجب التركيز على إبراز مخالقات إسرائيل لالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين، في المستوى القانوني السياسي، وفي المستوى الإنساني، وكل ما يرتبط بمخالفات حقوق الانسان والحقوق الوطنية الفلسطينية يجب إبرازه في الساحات الدولية المختلفة.

ثالثاً في تقديري، على الجانب الفلسطيني بذل مزيد من الجهد لضمان أكبر قدر من الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، بصرف النظر عن وجود مسار تفاوضي سلمي.

اكتفي بهذا القدر واشكركم

مداخلة السيد أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست

أصحاب السيادة والمعالى والسعادة، الأخوة الكرام،

أتحدث هنا باسمي وباسم الأخوة الموجودين معنا د. أحمد الطيبي، الأخ واصل طه، الأخ طلب الصانع، وكلنا من القائمة المشتركة التي تمثل الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم رغم النكبة وسياسات التهجير وحول الهوية كي ننهي هذا النقاش في محاولة منا وللأبد.

نحن بقينا في وطننا بعد النكبة عام ٤٨، أصبحنا أضيع من الأيتام على موائد اللثام، نعيش في هامشين مزدوجين، الهامش الاسرائيلي والهامش العربي، ورغم ذلك، كما ينبت العشب بين مفاصل الصخر، هكذا تطورت هذه المجموعة الوطنية.

عندما كنا مقطوعين من شجرة، قال شاعرنا على لسان شعبنا "سجل أنا عربي"، وفي عام ١٩٨٠ ودون علاقة مع العالم العربي وبدون التقنيات الحديثة، كتبنا في وثيقة السادس من حزيران التي وقع عليها عشرات الوف من الناس، الجملة الفارقة: لا يمكننا أن ننكر، حتى لو جوبهنا بالموت نفسه، أصلنا العريق، إننا جزء حيّ وواعٍ وفَعّالٍ من الشعب العربي الفلسطيني.

انا أقول هذا الكلام لأؤكد على مدى رسوخ الانتماء العربي لهذه المجموعة، وأنا اريد أن أفرق بين بعدين في الهوية، البعد الثابت والبعد المتحول، البعد المتحول في الهوية يخضع لمتغيرات لدى كل الشعوب، فمثلاً في المؤتمر الفلسطيني الأول في عشرينات القرن الماضي جرى التأكيد على الهوية القومية وليس الوطنية، من أجل مواجهة الصهيونية بأوسع تحالف قومي وليس بالبعد الوطني الفلسطيني، لدرجة ان مفكراً فلسطينياً كبيراً مثل خليل السكاكيني يكتب في جريدة الدفاع "نحن بالأساس وبالأساس وبالأساس عرب" وكأنه لا يريد ان يذكر البعد الفلسطيني. محمد إسعاف النشاشيبي كان يقرّع من يشدد على البعد الوطني الفلسطيني، ليؤكد على البعد القومي العربي.

بقيت حالتنا هكذا حتى بعد النكبة، لهذا لم يرقم أيّ تنظيم فلسطيني حتى خارج فلسطين لدى مخيمات اللجوء، وبقي الأمر محصوراً على الناصريين أو البعثيين أو القومييين العرب. الى أن تأسست منظمة التحرير عام ١٩٦٤، وحركة فتح التي أطلقت العمل المسلح عام ١٩٦٥.

وبعد انتكاس الأنظمة القومية العربية في حرب حزيران ٦٧، أخذ البعد الوطني الفلسطيني مداه. هذه المتغيرات، أُسميها بالبعد المتحول من الهوية وليس بالبعد الثابت، ليس بال DNA. والبعد المتحول قد يتحول حتى في اليوم الواحد، مثلاً المتدين عندما يكون في مكان علماني يشعر بتدينه أكثر، أنا كعربي فلسطيني عندما أكون في مطار (بن غوريون) ويتم تفتيشي، أشعر بانتمائي القومي أكثر، عندما أكون في دولة عربية أشعر بالبعد الوطني أكثر، حتى على مستوى اليوم الواحد يمكن ان تكون تغيرات على مستوى الهوية، أنا لا أتحدث عن هذا، أنا أتحدث عن البعد الثابت الراسخ للهوية، نحن عرب فلسطينيون حافظنا على هذا الانتماء رغم كل الظروف الصعبة.

وأكثر من ذلك، في البعد الفلسطيني، يستطيع الأخوة الحضور أن يقولوا يبدو اننا لا نخرج إلى الشوارع بعشرات الآلاف إلا من أجل القضية الفلسطينية العامة، سواء أكان العدوان على غزة في ستة حروب، أو اجتياح الضفة بعد الانتفاضة الثانية، وقبل ذلك مجزرة الخليل، بل وقبل ذلك مجزرة الأقصى، وقبل ذلك مجزرة صبرا وشاتيلا، و فقط يوم الأرض كان له البعد المحلي القومي الذي خرجنا على إثره إلى الشوارع بعشرات الآلاف وليس مئة هنا وألف هناك، هذا يؤكد طبعاً أننا ننتمي إلى شعبنا انتماءً وطنياً، وانتماءً قضية، ولكن ليس فقط انتماءً إلى شعبنا الفلسطيني وإنما إلى أمتنا العربية. قلت أننا في الخمسينات كنا أضيع من الأيتام على موائد اللثام، في العام ١٩٥٨ أسسنا الجبهة الشعبية التي ضمت القوميين والشيوعيين، وفي العام ١٩٥٩ انفضت هذه الجبهة ولكن ليس على خلفية محلية، وإنما على خلفية النقاش والخصام بين جمال عبد الناصر في القاهرة وعبد الكريم قاسم في العراق، لهذه الدرجة ننتمي إلى الأمة العربية.

المد الديني السياسي بعد ١٩٦٧ وبعد ١٩٧٩ وصل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ثم إلى بلادنا، بعد الحرب الأهلية في لبنان تسربت الطائفية إلى قرى في الجليل، لهذا انتماؤنا إلى الأمة العربية هو أيضاً انتماء قومي وانتماء قضية، إذا أجمعنا أن هذا الموضوع محسوم، يعني، في عصر بدون تقنيات، وبدون وسائل اعلام حسمنا هذا الأمر، فكيف اليوم؟ هذا الأمر محسوم ويجب ألا نناقشه كثيراً حتى في المستقبل، هذا الموضوع انتهى. نحن من خلال هذا الانتماء الراسخ ومن خلال هذه الثقة الكبيرة نريد أن نؤثر على المجتمع الاسرائيلي العام، نحن لا نريد أن نعزل أنفسنا، لا نريد أن نؤثر على بعضنا البعض، نحن موجودون في بلد فيه ٨٠٪ من المواطنين يهود و ٢٠٪ عرب فلسطينيون، الهاجس الأكبر لدى تنتياهو هو هذه الجماهير العربية الفلسطينية، وأنا سأقول من أين ينبع هذا الهاجس.

تنتياهو كان في المعارضة عندما كان راين رئيساً للحكومة، واعتمد على النواب العرب، كان لراين ٥٦ مقعداً وللعرب خمس مقاعد وصل المجموع إلى ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠، فكان السؤال المركزي:

بأي حق يقرر العرب للدولة اليهودية؟ في العام ١٩٩٦ وفي الانتخابات بين نتياهو وبيريس كان الفرق ٣٠ ألف صوت، أي يستطيع العرب الفلسطينيون أن يقرروا من يكون رئيس الحكومة، لهذا، نزع الشرعية عن المواطنين العرب هي الاستراتيجية الأكثر مثابرة عند نتياهو على الاطلاق. من هنا نستطيع أن نفهم لماذا رفعوا نسبة الحسم، ونستطيع كذلك ان نفهم خطابه في يوم الانتخابات بأن العرب يذهبون بكميات في الحافلات إلى صناديق الاقتراع، ومن هنا نستطيع ان نفهم خطاب ديزنغوف في تل ابيب حرّض علينا ، ويقف كل اسبوعين تقريباً على المنبر في الكنيسة من أجل التحريض على النواب العرب الفلسطينيين، هذا ليس تحريضاً عفويّاً، هذه رؤية، الرؤية تقول: إذا كان ال ٢٠% هم مواطنون شرعيون، سيفقد نتياهو الحكم بشكل شخصي، لكن التوازن أيضاً بين المعسكرين سيختل بالنسبة لنتياهو وبالنسبة لليمين المتطرف، لهذا، فالاستراتيجية الأكثر جدية لدى نتياهو ولدى اليمين الاسرائيلي هي إخراج المواطنين العرب خارج دائرة الشرعية.

نحن نقول أن المعادلة هكذا، إما أن الشرعية تُستمد من البعد القومي اليهودي، وإما أنها تُستمد من البعد المدني لكل المواطنين، وهذه معركة ديمقراطية صميمية، ونحن، من أجل أن نخوض هذه المعركة يجب أن نبني استراتيجياتنا، ويجب ان نبني أسلوباً صحيحاً.

أنا أقول لكم بوضوح لا نذهب إلى الكنيسة من أجل مخاطبة المواطنين العرب وحسب، ولو أردنا أن نخاطب المواطنين العرب لبقينا في اللجان الوطنية لدينا، لبقينا في الناصرة وأم الفحم، ولتحدثنا إلى بعضنا البعض، لماذا ذهبنا كل هذه الطريق إلى الكنيسة؟ من أجل أن نتحدث فقط مع أنفسنا؟ الجواب: لا، من أجل أن نتحدث مع كل المواطنين، وهذه استراتيجية، وعندما نذهب إلى التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية، هل هدفنا أن نوجه رسالة إلى شعبنا؟ فلدينا وسائل إعلام خاصة بنا، نذهب من اجل أن نوجه رسالة إلى كل المجتمع. أريد أن أقول: ان خوضنا بدون تأتأة في العمل السياسي في إسرائيل، وفي المجتمع الإسرائيلي العام، مع كل القناعة والثبات لانتمائنا الوطني الفلسطيني، بهذا نقدم خدمة جلييلة، ليس فقط إلى أبناء شعبنا داخل إسرائيل، وإنما إلى الشعب الفلسطيني برمته.

كل احتلال يزول بعاملين: العامل الأول والجوهري الأساسي هو المقاومة بالشكل الذي يختاره الشعب الواقع تحت الاحتلال.

العامل الثاني هو الرأي العام داخل الدولة التي تمارس الاحتلال. في هذا المقام لنا ما نفعله، ولنا ما نؤثر، ولا نريد أن نعزل هذا الصوت، ولا نريد أن نعزل هذه القوة، نريد أن نبني جسورا، لا أن نحرق جسورا ، هذه المعادلات هي معادلات مهمة جداً بالنسبة لنا.

في المدة الأخيرة يجري الحديث عن تدويل قضيتنا، قضية الفلسطينيين في الوطن، أريد أن أقول

ملاحظتين، الملاحظة الأولى: هذا أمر مهم للغاية، العالم ينظر إلى الاحتلال كحالة مؤقتة، كم سنة، خمس سنين، سبعة، ولكن هناك شيء في الرأس اسمه حالة مؤقتة، لهذا يتساهل مع انتهاكات هنا وهناك، ولكن العالم لا يستطيع التعامل مع اسرائيل كحالة مؤقتة، ولا يستطيع ان يصبر على انتهاكات قوية هنا وهناك، لهذا ففضح اسرائيل من الداخل، الهجوم على المواطنين العرب، قضم الهامش الديمقراطي، ضرب حركات يسارية يهودية، وأقول لكم ما هو الهدف الاستراتيجي لضرب هذه الحركات، الهدف هو تحييد هذه الحركات من أجل البطش بالمواطنين العرب. هذا أمر مهم أن يدوّل، ولكن المهم أن نعرف كيف ندوّل هذه القضية، بأي لغة ندوّل هذه القضية.

الصهيونية نجحت في أن تقنع الأغلبية الساحقة من اليهود بأن اللاسامية ظاهرة أبدية، وأن اليهود لا يستطيعون أن يعيشوا بين ظهرائي العالم، وبأن العداء لليهود مستأصل، لهذا فإن مسعانا الشعبي من أجل تطوير وضعنا، يجب أن نعرف كيف نتوجه للعالم، كي يكون هذا الوضع مساعداً لنا وأن لا ينقلب علينا. هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة جدية من أجل أن يكون البعد الدولي يعداً مفيداً. في نهاية المطاف، البعد الدولي مهم، ولكن الأهم على الاطلاق هو نضالنا داخل الوطن. وشكراً لكم.

مداخلة السيد د. ناصر القدوة رئيس مجلس ادارة مؤسسة ياسر عرفات

شكراً سيادة الرئيس، شكراً لكم جميعاً،

أنا سأحدث عن التحديات التي تواجه الواقع الفلسطيني، وسأتحدث بدرجة عالية من الصراحة. أود في البداية تحديد أربعة تحديات:

التحدي الأول يتمثل بالضعف الشديد للمؤسسات الفلسطينية، خاصة المؤسسة السياسية، وتأثيرات هذا الضعف على المجتمع الفلسطيني، وعلى الواقع المحيط، وهي بطبيعة الحال تأثيرات سلبية.

التحدي الثاني هو الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وهذا حدث كما نعلم جميعاً بعد أن تعززت قوة الاسلام السياسي في فلسطين، وهي ظاهرة جديدة نسبياً في فلسطين.

التحدي الثالث هو انهيار العملية السياسية مع اسرائيل، وامعان اسرائيل في مشروعها البديل، وإن كان لا يوجد بعد توافق تام في اسرائيل حول شكله النهائي، لكن اتجاهه العام هو دولة يهودية في كل فلسطين واستمرار الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، والاستيلاء على كل شيء.

التحدي الرابع هو انهيار الأوضاع في الاقليم، وهنا ألتقي كثيراً مع ما تفضل به الاستاذ نبيل فهمي. انهيار الأوضاع في الإقليم وبالتالي الضعف الشديد الذي انتاب الرافعة الأساسية للقضية الفلسطينية

وهي الرافعة العربية، وحتى ربما التأثير السلبي الذي حل بالقضية الفلسطينية بسبب ما يجري حولنا في الاقليم، أي في بعض الدول العربية. هذه هي التحديات الرئيسية من وجهة نظري، والسؤال يبقى، كما طُرح قبل ذلك، ماذا نفعل في مواجهة كل ذلك؟

بالنسبة للتحدي الأول اعتقد أن المطلوب هو إعادة الاعتبار للمؤسسة السياسية الفلسطينية وإعادة بنائها، تفعيل الحياة السياسية الداخلية، ديمقراطية أوضاعها داخلياً، والأهم ربما، اتخاذ مواقف سياسية واضحة تعيد ثقة الشعب بهذه المؤسسة السياسية. طبعاً هذا الكلام ليس كلاماً نظرياً، نحن نتحدث على سبيل المثال عن منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد منذ عشرين عاماً، نحتاج إلى عقده، تجديد دمائه، نحتاج إلى مجلس مركزي جديد، نحتاج إلى انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ويجب أن نقوم بنفس العمل مع النقابات، مع التنظيمات السياسية، الانتخابات العامة، الكثير من هذه المؤسسات يجب بالفعل أن نعيد بناءها، وأن نفعل الحياة السياسية الداخلية، وديمقراطية الأوضاع كما ذكرت، وبدون ذلك ستكون هناك كارثة كبرى تحل بالشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية.

في مواجهة التحدي الثاني علينا، بطبيعة الحال، أن نعمل من أجل إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني ووحدة الجغرافيا، من وجهة نظري هناك ثلاثة متطلبات أساسية لتحقيق ذلك، المتطلب الأول قبول حماس بشكل واضح لا يقبل التأويل بالتخلي عن سيطرتها على قطاع غزة بما في ذلك السيطرة الأمنية والسيطرة الإدارية والسيطرة على كافة مناحي الحياة، مهما كان هذا صعباً، يجب أن يكون القبول بهذا واضحاً. والمتطلب الثاني هو القبول الواضح من قبل حركة فتح بالشراكة السياسية الكاملة مع حركة حماس في النظام السياسي، بما يشمل منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها المختلفة، والسلطة الفلسطينية أيضاً وهيئاتها المختلفة، الحكومة والجهاز الوظيفي في قطاع غزة والضفة الغربية. والمتطلب الثالث هو التوافق السياسي البرامجي وليس الكلام النظري فقط، كلام جدي ضمن برامج، برنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية يمثل الاجماع الوطني الذي يلزم كل قطاعات الشعب الفلسطيني، وأظن أن مركزه هو إنجاز الاستقلال الوطني وتحقيق السيادة في دولة فلسطين على حدود الـ ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. وبرنامج آخر للحكومة يمكنها من أن تتعامل مع العالم الخارجي، مع اسرائيل، مع الغرب الذي يدفع الجزء الكبير من الفاتورة.. الخ.

إذن يجب أن يكون هناك وضوح في الأساس السياسي للعمل المشترك، يتفرع عن هذه المتطلبات الأساسية عدد كبير من المسائل المهمة الأخرى، السلاح، أشكال المقاومة، الموظفين، تعزيز الحياة الديمقراطية، الانتخابات، متى وكيف... الخ من كل هذه الامور.

برأيي أنه بدون الموافقة والاتفاق على هذه المتطلبات، لا توجد إمكانية لتحقيق، لا أريد أن

استعمل مصطلح المصالحة لأنه أصبح مقبلاً، إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، (سوف نسمع من الأخ عزام بعد قليل) أنا برأبي أنه مهما بلغت حنكة الأخ عزام والفريق، ومهما بلغت حنكة ومحاولات الأخوة من الجانب الآخر، لن يكون ممكناً إنهاء الانقسام، ليس بسبب يتعلق بهم، لكن بسبب غياب الموافقة الواضحة على هذه المتطلبات الثلاث من قبل الجانب الآخر.

يمكن أن نختلف قليلاً من يتحمل المسؤولية الأكبر، برأبي حماس تتحمل المسؤولية الأكبر، الآخرين يمكن أن يروا غير ذلك، لكن موضوعياً الأمور هكذا ولا يمكن ان نتجاوز هذه الحقيقة.

التحدي الثالث، ماذا نفعل في مواجهة انهيار العملية السياسية والمشروع الاسرائيلي البديل، يجب أولاً إعطاء الأولوية المركزية لمحاربة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، داخلياً وإقليمياً ودولياً، لا بد من تعبئة الشعب الفلسطيني في كافة قطاعاته، لا بد من التشريع، ومن تحريم العمل في المستعمرات، ولا بد من تحريم التعامل مع منتجات المستعمرات، يعني عملية تعبئة حقيقية للمجتمع الفلسطيني بكافة قطاعاته، موجّه ومسخر في هذه الحرب ضد الاستعمار الاستيطاني.

إقليمياً، على الدول العربية، بما في ذلك الدول التي لها معاهدات مع إسرائيل أن تتخذ خطوات تنفيذاً للالتزامات التعاقدية وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بإجراءات معينة للمساهمة في هذه الحرب.

دولياً، يجب أن نخلق منظومة متكاملة من العقوبات على المستعمرات والمستعمرين والهيئات التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا مختلف عن الـ BDS أو حركة المقاطعة، فالثانية تعتمد على القيم الاخلاقية والسياسية، أنا أتحدث عن منظومة تقوم على أساس قانوني، الدول مُجبرة على القيام بواجباتها ضمن هذه المنظومة.

إذن، الأهمية المركزية لمحاربة الاستعمار الاستيطاني باعتباره الخطر المركزي الذي يواجه الشعب الفلسطيني، والوجود الوطني الفلسطيني.

الأمر الثاني يبدو أنه تحصيل حاصل، لكن اعتقد أن هناك حاجة لإعادة التأكيد على الهدف الوطني المركزي للعمل الفلسطيني، طبعاً هو جوهر الاجماع الوطني، ربما بصياغات مختلفة، وهنا الصياغة اللازمة، على ما أعتقد، هي انجاز الاستقلال الوطني وممارسة السيادة، بدلا من الصياغة: "إقامة الدولة، وبدلاً من حل الدولتين"، لأن هذا الانجاز هو الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وليس نتيجة التفاوض، والتفاوض مع اسرايل يأتي لتحقيق أشياء أخرى، بما في ذلك طبيعة العلاقة، والحدود النهائية.. الخ.

لكن المطلوب أيضاً، إعادة تأكيد هذا، لأن الكلام كثير عن حل الدولة الواحدة، وهي بالحقيقة يوتوبيا وكلام فارغ، فقط يلحق ضرراً شديداً بالقضية الفلسطينية، لأن النتيجة العملية الوحيدة لكلام من

هذا القبيل هو شرعة الاستعمار الاستيطاني، لأنه عندما تزيل خط الهدنة لعام ١٩٤٩ لن يعود هناك أساس قانوني، لأنه لا قانونية ولا شرعية للاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، على الأقل يجب التمسك بمركزية هذا الهدف الوطني مع هذه الصياغة التي تستجيب لبعض التطورات السياسية.

الأمر الثالث المطلوب هو إنهاء العملية السياسية القديمة كما عرفناها، وإنهاؤها إلى غير رجعة، ولا نبقي ندور حولها، لكن بالمقابل المطالبة بعملية سياسية جديدة، على أسس جديدة، ومقاربة مختلفة، بمقتضى هذه المقاربة يقوم المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن بوضع الأساس الواضح للحل السياسي الذي يمكن على أساسه أن تقوم العملية السياسية، ليست الاطراف من يفعل ذلك، إنما المجتمع الدولي واستناداً للعديد من القرارات السابقة، طبعاً، أعرف ان هذا الأمر صعب، لكن إذا كان هناك ثمة ثبات سياسي واضح من الجانب الفلسطيني يمكن أن يقود إلى نتائج معقولة ضمن فترة زمنية لا بأس بها، لكن نستطيع ان نتحملها، لا يوجد اختصارات، وبدون محاربة الاستعمار ودون حرب حقيقية عليه، وبدون مطالبة جديّة بمقاربة مختلفة تنهي العملية القديمة وتبدأ بعملية جديدة، لن نحقق أي تقدم في هذا المجال.

التحدي الرابع والأخير هو طبعاً التحدي الإقليمي، أعرف أن الأخوة الآخرين أعلم مني في هذا المجال، لكن وبشكل سريع، علينا أن نستمر في مواجهة المنظمات الاسلامية المتشددة أو العنف الإسلامي، ليس فقط بأشكال أمنية، وإنما أيضاً بأشكال فكرية وسياسية، وبإمعان الفكر الحقيقي بالبدائل اللازمة لهذه المواجهة، لكن يجب أن نكون عارفين أن هذه المعركة بلا هوادة، بنفس الوقت علينا ربما أن نتوصل إلى استنتاجات نهائية باتجاه ما يسمى بالتيار الاسلامي المعتدل، هل يوجد أمل منه أم لا؟ وهذا، أعتقد، يجب ان يتم ضمن أدوات قياس واضحة المعالم، يعني أولاً يجب ان يلتزم الجميع بقبول التقاسم الوطني والتناسق الوطني، لا وجود لتنظيمات عابرة للحدود، لأن هذا يُدخلنا في مفاهيم سياسية، وأيديولوجية مختلفة، إذا كان هناك قبول في التقسيم الوطني يمكن أن يكون هناك مدخل صغير يقوم على أساسه، يجب أن يكون على أساسه الرفض المطلق للعنف الاسلامي ويجب ان يكون جزءاً منه.

يجب أن يكون هناك قبول حقيقي للديمقراطية وتداول السلطة، وأن يكون كل ذلك على أساس مراجعات فكرية واضحة وملزمة لهذه الاتجاهات حتى تصبح المسألة جادة وإلا لن يكون هناك فرق بينهم وبين الاطراف التي تتبنى العنف.

يجب أن نتعامل مع كل هذه الظاهرة بأسلوب أو بآخر ونريد حل هذه المسألة بطريقة واضحة ذهنياً تساعدنا في المضي قدماً للأمام.

النقطة الثانية هي رفض الطائفية في الحقيقة، وأساساً فكرة التناقض الطائفي السني - الشيعي التي سوف تسبب دماراً واسعاً للمنطقة، لا بد من رفض هذا، والتمسك بالبعد الاسلامي الحقيقي، هذا لا يعني قبول سياسات إيرانية خاطئة، لا يعني السماح لإيران بالتغلغل وممارسة نفوذ لا مجال له في بعض الدول العربية، على سبيل المثال، ليس هذا المقصود. لكن هذا يمكن مواجهته على قاعدة الموقف العربي المجابهة لمثل هذه السياسات، وإن شئت عربي فارسي، لكن ليس سني شيعي، هذه مسألة تتم عن مخاطر جديدة وأعتقد إذا لم يتم مواجهتها حالياً سنقع في مخاطر هائلة لاحقاً. أخيراً حسم الموقف باتجاه المحافظة على الدولة الوطنية، كما نعرف خاصة في سوريا وفي العراق، يجب المحافظة على الدولة الوطنية. أنا أؤمن بالوطنية بدايةً ثم بالدولة الوطنية لأنها أساس النهوض العربي الذي يجب ان نتمسك به، هناك نقاش كبير حول تقسيم هذه الدول، ومناقشة المسألة الكردية، قبل انتظار ما ينتج عن مؤتمر جنيف بالنسبة لسوريا.

على النخب السياسية أن تناقش هذه المسألة وتحسمها بشكل أو بآخر للمحافظة على الدولة الوطنية فنحن معها إلى النهاية، لا يمكن إعادة النظر على أرضية مسائل معينة، وبدون هذا سيكون الوضع صعباً جداً خلال المرحلة القادمة، ويجب أن نمتلك الأساس النظري للمواجهة السياسية، هذا ما حاولت ان اقدمه من خلال هذه النقاط وعلى عجلة، ولم أتطرق إلى تفاصيل الحركة السياسية، إنما بعض المفاهيم التي عليها يجب ان تستند الحركة السياسية، باعتبارها المفاهيم الموجهة، إذا كان عليها اتفاق، نريد ان نتفق على مفاهيم واضحة عند تصدينا لمعالجة هذه المشاكل الكبرى التي تحيق بالقضية الفلسطينية وبالمنطقة العربية بشكل عام. شكراً.

السيد عزام الأحمد

لا بد أن أشير أولاً إلى أن حركة حماس تأسست في نهاية عام ١٩٨٧ بعد انطلاق الانتفاضة الاولى بشهرين، وقبل ذلك كان الشهيد الخالد ياسر عرفات قد أمضى خمسة وعشرين عاماً وهو يحاول أن يقنع حركة الاخوان المسلمين أن ينضموا إلى مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة دون أي نتيجة، وكان لي شرف المشاركة في جزء من تلك اللقاءات في بغداد والكويت، أيضاً بعد تشكيل حماس، وعندما قامت السلطة الفلسطينية، جرت محاولات كثيرة لإقناعها بالانضمام للمسيرة الوطنية في ضوء إقامة السلطة الوطنية وفق اتفاق أوسلو، على أساس ان هذه خطوة في الطريق نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن، حماس رفضت أيضاً وبشدة، وكثير من الجالسين هنا شهدوا صدامات مسلحة، ومحاولات وصلت حد المس بشخص ياسر عرفات في أحد مساجد غزة. أخيراً

نجم الأخ أبو مازن عام ٢٠٠٦ بإقناعهم بالمشاركة في الانتخابات الثانية، علماً أن ظروف الاحتلال عام ١٩٩٦ كانت أفضل من الظروف عام ٢٠٠٦، وصفت الظروف في انتخابات عام ١٩٩٦ بأنها خيانية، ولكن لا أدري كيف أصبحت الانتخابات عام ٢٠٠٦ وطنية.

وثمة إشارة أقولها للتذكير فقط، نحن لم نوقع إلا اتفاق مصالحة واحد، ليس صحيحاً أن هناك سلسلة اتفاقات، وهو الاتفاق الذي وقعته حركة فتح في ١٥/١٠/٢٠٠٩ ورفضت حماس التوقيع رغم اتفاقها المسبق وبعض الاخوان وهنا أقصد اللواء محمد إبراهيم وهو موجود في الجلسة كان شاهداً على المشاركة، وأنا كنت من الذين توقعوا أن حماس لن تحضر، وقلت ذلك للوزير أحمد ابو الغيط والوزير المرحوم عمر سليمان، ورغم انني لم أكن من الموافقين على التوقيع ولكن الرئيس ابو مازن أصرّ على التوقيع، وفعلاً اعطونا مهلة اسبوع وجئنا للقاهرة ووقعنا وحماس لم تحضر، وطلبت من الأخوة في القيادة المصرية آنذاك، أصدرنا بياناً، حسب وعدكم، من التزم ومن لم يلتزم. جاءني إلى الفندق اللواء محمد إبراهيم وسلمني البيان الذي يمدح فتح على التزامها وحمل حماس مسؤولية عدم التوقيع، هذه حقائق يجب أن تبقى لأن لها مدلولات حتى هذه اللحظة.

هناك اتفاقات قبل الانقسام لا علاقة لها بالانقسام، تأتي ضمن جهود القيادة الفلسطينية لضم حماس إلى المسيرة الوطنية، أبرزها إعلان القاهرة ٢٠٠٥ الذي تم التوقيع عليه في مدينة ١٦ أكتوبر بحضور كل الفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي حماس والجهد الاسلامي، من أجل تشكيل مجلس وطني جديد وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اقامة انتخابات حيث ما أمكن، وبالتفاهم حيث لا يمكن ذلك.

وهناك اتفاق آخر بطبيعة سياسية استكمالاً للجهود، قبل الانقسام أيضاً، أُطلق عليه وثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦ والذي يطلق عليه البعض وثيقة الأسرى، وفي الحقيقة يبتعد كثيراً في مضمونه عن وثيقة الأسرى ولكنه استند إليها، وأشهر اتفاق المصالحة في ٤/٥/٢٠١١ بعد التوقيع عليه من قبل حماس، ثم من الفصائل، والفصائل لم تتأخر لأننا طلبنا منهم الانتظار حتى توقع حركة حماس، أي قضينا حوالي السنتين دون توقيع من قبل حماس، علماً أن الوثيقة نفسها التي وقعها فتح عام ٢٠٠٩ لم تختلف ولا بكلمة واحدة عن الوثيقة التي وقعها حماس عام ٢٠١١ الثلاثة أسطر الأولى منها شكر للرئيس مبارك على رعاية مصر للمصالحة (كان الرئيس مبارك محتجزاً في شرم الشيخ) ورغم ذلك وقعوا الوثيقة، وطلب منا الاخوان التوقيع على الوثيقة من جديد لذهاب مبارك ولوجود المجلس العسكري، (فقط عليكم فهم المغزى من ذلك ولماذا قتلها)، إذن لماذا التأخير؟ سنتان لم توقعوا ولم تضيفوا كلمة واحدة ولم تغيروا كلمة واحدة، ووقع الاتفاق. فلماذا لم توقعوا من البداية عام ٢٠٠٩.

وبقينا ندور في حلقة مفرغة دون أي خطوة للأمام إلى أن حُلَّت عقدة مَن يرأس حكومة الوفاق الوطني في إعلان الدوحة الذي وقع في عام ٢٠١٢، وبعد أربعين دقيقة من توقيع الأخ خالد مشعل على الاعلان، أصدرت حماس في قطاع غزة بياناً برفض الاعلان، وبعد أسبوع جئنا إلى القاهرة وطلب الأخ خالد مشعل من الأخ ابو مازن إرجاء تنفيذ الاتفاق، ولم نبدأ بالتنفيذ إلا بعد سنتين أي في ٢٣/٤/٢٠١٤، جرى اجتماع في غزة بين وفد من منظمة التحرير وكنت أنا رئيسا للوفد، وكان في الوفد بعض الاخوان من المتواجدين في القاعة، لم نأتِ بجديد، ولم يكن إعلان أو اتفاق جديد، إنما هو آليات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقاً، في غضون ذلك شكّلت حكومة الوفاق الوطني في ٢٠/٦/٢٠١٤، وبعد أقل من أسبوع بدأ التخريب على الحكومة في غزة عندما هوجمت البنوك بسبب قضية الرواتب، دون أي مبرر وكأنه لا يوجد قانون ولا نظام ولا حكومة ولا شيء.

ظهر أن الأخوة في حماس لا يريدون أن يعطوا فرصة لحكومة الوفاق الوطني، وبعد عشرة أيام شنت إسرائيل الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة، فغطت على الموضوع تماماً، واستمرت طيلة الحرب، وجمد كل شيء، لأننا قلنا يجب أن نتوحد، ونترك كل الخلافات جانباً حتى نجابه العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة. للأسف وبعد الحرب، لم تُعطَ الحكومة فرصة، وسمعتم عن احتجاز الوزراء في الفنادق، وكيف مُنعوا من دخول وزاراتهم تحت حجج، لا يسمح الوقت بالحديث فيها وكلها معروفة، وأنا أحببت أن أشير إليها. واعتدي على وزير الصحة الذي ذهب أثناء العدوان الاسرائيلي للمشاركة والاشراف على معالجة جرحى العدوان.

تمسكنا بحكومة الوفاق رغم أنها لا تمارس كامل مهامها، تعمل في الضفة وغير مسموح لها أن تعمل في غزة، وقامت وتقوم بدفع أكثر من ١٠٠ مليون دولار شهرياً لتلبية احتياجات أهلنا هناك، وقلنا من أجل انجاح سياسة الاعمار على ضوء مؤتمر القاهرة، ونتمسك بشعرة معاوية مع حماس، وبحكومة لعلها تلغي وجود حكومتين في فلسطين.

حاولنا بعد نهاية الحرب إنقاذ حكومة الوفاق الوطني رغم الخلاف بين حماس ومصر بسبب تدخل حماس بشؤون مصر الداخلية وفق الاتهامات المصرية، أفنعنا الأخوة في مصر أن يستضيفونا مرة أخرى واجتمعنا في القاهرة في ٢٥/٩/٢٠١٤ وأصدرنا شيئاً أسمه تفاهات القاهرة لحل الاشكاليات التي تحدثت عنها حماس حول عمل حكومة الوفاق الوطني، ولكن للأسف مر شهران وجرت التفجيرات في غزة، وتفجير المنصة لإحياء ذكرى شهيدنا الخالد ياسر عرفات، وتجمد كل شيء، وحاولنا أكثر من مرة ولكن دون فائدة، ونحن في حركة فتح أوقفنا الاتصالات في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ثم حاولنا معهم في لقاء بيروت في ظل الهبة الشعبية الراهنة، حتى تطور الهبة ووضع المقاومة الشعبية في فلسطين، لكن دون فائدة.

جاءنا اقتراح من قطر عبر الأخ صائب عريقات بإجراء حوار وإنقاذ الوضع وتشكيل حكومة وحدة وطنية بدل حكومة الوفاق الوطني، وفق الرؤية التي طرحها الرئيس أبو مازن، وافقنا على الفور، وأجرينا اتصالات من أجل التمهيد للقاء، وفعلاً حصل اللقاء في الدوحة قبل عشرة أيام، قلنا للأخوة في حماس لا نريد أن نفتح الورقة المصرية، لا نريد أن نتحاور من جديد، لدينا وثيقة كافية، المطلوب صدق بالالتزام، وإرادة وطنية للتنفيذ، قلنا لهم أنتم لم تلتزمون (بهذه الصراحة) وأبلغنا ذلك للحكومة القطرية قبل أن نلتقي مع حماس، نحن جئنا لنقطين، نقترح آليات لتنفيذ ما سبق أن تم الاتفاق عليه، التغيير فقط بدل حكومة وفاق، حكومة وطنية من الفصائل وهذا لا يمنع وجود كفاءات وطنية مستقلة في الحكومة.

بعد حوار استمر لمدة يومين توصلنا إلى مقترح آليات بالشكل التالي:

أولاً) تشكيل حكومة وحدة وطنية فصائلية تقوم بمهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها وفق القوانين والانظمة المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، تقوم بواجباتها تجاه أهلنا في غزة وفي الضفة وبدون أي تدخل من أي جهة في غزة او في الضفة، تقوم بالمساعدة في تنفيذ اتفاق المصالحة ومعالجة آثار الانقسام بكل صوره وأشكاله.

أصراً الأخوة أن يطرحوا قضية الموظفين الذين تم تعيينهم مرة أخرى، لكن قلنا لهم هذا موجود بالاتفاق، ارجعوا للورقة المصرية فقد نصت على تشكيل لجنة إدارية وقانونية لمعالجة هذه المشكلة وأنتم لم تلتزموا، نتمسك بذلك وترك لرئيس السلطة عندما تلتقون بتحثوا هذه المسألة، وتم الاتفاق على هذه النقطة.

ثانياً) إجراء انتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يقوم الرئيس بالتشاور لتحديد موعد ملائم للانتخابات الرئاسية والتشريعية، خلال هذه الفترة يتم التفاهم ومعالجة القضايا العالقة المتعلقة بالانتخابات في ضوء ما سبق أن تم الاتفاق عليه.

أيضاً طرحوا نقاطاً أخرى وافقنا أن نناقشها، وهي ليست جديدة، موعد اجتماع المجلس التشريعي، قلنا لهم في ظل الخلاف القائم نتمسك بما تم الاتفاق عليه ووقعنا عليه ثلاث مرات سابقاً.

بعد تشكيل الحكومة يجتمع رؤساء الكتل والقوائم البرلمانية، ويتفقوا على موعد ويطلبون من الرئيس تحديده، وهذا ما تم بالفعل. ثم لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، والبعض يحاول تسميتها إطار قيادي مؤقت، وأنا أقول لكم لا يوجد على الإطلاق شيء اسمه إطار قيادي مؤقت، هذه لجنة وتقليد فلسطيني منذ عام ١٩٦٩، تُشكّل عندما يُشكّل مجلس وطني جديد، من الأمناء العامين للفصائل ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، لكن البعض أراد أن يحولها إلى قيادة فلسطينية جديدة، وهذا

ما رفضناه وأبرزنا الوثائق الموقعة، واتفقنا على عقد اجتماع للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، بعد خمسة أسابيع من تشكيل الحكومة، ثم أعطينا لأنفسنا مهلة لمدة اسبوعين حتى نعود إلى فصائل المنظمة التي شاورناها قبل الذهاب وأعطتنا الموافقة على الذهاب، لأننا تعودنا في حركة فتح ألا نتصرف منفردين، وأيضاً حماس تعود إلى قيادتها، فالمؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين، لأننا عندما كان خالد مشعل يوقع يتم الرفض بعد اربعين دقيقة، وخالد مشعل رئيس وفد الدوحة، وقلنا نجتمع بعد اسبوعين إذا كان هناك ملاحظات جوهرية، ثم يحضر الرئيس ابو مازن.

للأسف في الاسبوع الذي سبق الذهاب للدوحة، وفي يوم وصولي هناك، كانت كل التصريحات تصدر من غزة سلبية وضد الجهد المبذول، وطرحنا ذلك على الأخ خالد مشعل وعلى الجميع. وأيضاً بعد عودتنا من الدوحة وبعد مرور يومين، بدأت حماس بتوزيع الورقة كتعميم داخلي، بدأت تصدر تصريحات من حماس كلها سلبية حتى اليوم، رغم اتفاقنا التزام الصمت، نحن التزمنا ولم ندلي بأي تصريح، وكذلك الفصائل التزمت.

جملة أخيرة، والاخوة الذين تحدثوا يشاركونني ذلك، حتى الانقسام ليس قضية فلسطينية _ فلسطينية، والاجتماع الذي عقده وزراء الخارجية العرب في ٢٠٠٧/٦/١٥ وكان الأخ عمرو موسى حاضرا في الاجتماع، انقسم وزراء الخارجية العرب، وفق الانقسام الذي حصل في غزة في نفس اليوم، حول موضوع الانقسام، لأن مواقف الدول العربية معروفة ولا أريد أن استعرض ذلك، وأذكر هنا أمام الأخ مصطفى عثمان الموجود معنا لأن أول دولة عربية بذلت جهداً لإنهاء الانقسام هي السودان وصاغوا ورقة وذهبت للتوقيع عليها ولكن وفد حماس لم يحضر في ذلك الوقت، وعقدت مؤتمراً صحافياً مع الأخ مصطفى عثمان بناء على طلبه وقال: يبدو أننا فقراء لا دور لنا.

أمل أن لا تواجهنا عقبات في الأيام القادمة لنخرج من هذه الكارثة لأنها فعلا كما أشار الأخ عمرو موسى الانقسام أخطر من الاستيطان، وأظهر شارون، وهو المخطط الأول للانقسام، عندما قال: بمشروعه إعادة الانتشار، وليس الانسحاب من غزة، وأتحدى وجود أي وثيقة من الجانب الاسرائيلي تتحدث عن الانسحاب من غزة، قال إعادة الانتشار، وأقنع شارون اليمين الاسرائيلي بإعادة الانتشار في غزة دون التنسيق مع القيادة الفلسطينية، حتى نخلق أزمة داخلهم ونحن نكمل تهويد القدس وبناء الجدار في الضفة الغربية وبناء الكتل الاستيطانية. وشكرا.